



Munich Personal RePEc Archive

**Traditional handicraft in Algeria:
Assessment of Economic and
Environmental Relevance under the
Socio-Economic and moral model**

Benzarour, Choukri and Mekhnache, Aissam

Algiers university

20 March 2019

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/92871/>
MPRA Paper No. 92871, posted 21 Mar 2019 14:21 UTC

الصناعة التقليدية في الجزائر: تقييم الملائمة الاقتصادية و البيئية في ظل النموذج الاقتصادي

الاجتماعي الأخلاقي.

Traditional handicraft in Algeria: Assessment of Economic and Environmental Relevance under the Socio-Economic and moral model

مخناش عصام

د. بن زعرور شكري

مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية جيجل

وزارة السياحة و الصناعة التقليدية- الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة تقييمية لمدى ملائمة قطاع الصناعة التقليدية و الحرف لتحقيق الأداء الاقتصادي و البيئي في ظل النموذج الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي من خلال احترامه لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

تسلط هذه الدراسة الضوء على قطاع الصناعة التقليدية و الحرف باعتباره أحد البدائل الناشئة لتنويع الاقتصاد الجزائري، حيث تتطرق اولا الى اهم ابعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في ظل النموذج الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي و من ثم اسقاط هذا التحليل على قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر لتقييم درجة الملائمة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ، قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر، تقييم ملائمة النشاطات الحرفية بالجزائر لتحقيق الأداء الاقتصادي و البيئي.

Abstract :

The aim of this paper is to evaluate the appropriateness of the traditional and crafts sector to achieve economic and environmental performance in light of the socio-economic and moral model through its respect for the concept of corporate social responsibility.

This study sheds light on the sector of handicrafts and crafts as one of the emerging alternatives to diversify the Algerian economy. It deals with the most important dimensions of the social responsibility of the institution under the socio-economic and moral model.

Keywords : the social responsibility of the institution , handicraft sector in Algeria, assess the suitability of craft activities in Algeria for economic and environmental performance.

تمهيد:

منذ أكثر من عقدين أصبحت مسألة الاستدامة قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية هامة. لقد ثبت للجميع أن للأنشطة الإنتاجية آثار ضارة على البيئة من خلال انبعاث الملوثات أو استغلال الموارد الطبيعية مثل الوقود الأحفوري والغابات ومصايد الأسماك و حتى المياه. و لم يعد الرأي، النابع من النظرية الاقتصادية للتوازن العام، القائل بتآكل القدرة التنافسية للمؤسسات نتيجة للتكاليف الإضافية التي يفرضها تقليل هذه الآثار على الشركات ذوو بال. و قد نازع العديد من المؤلفين هذا الرأي الذي يضع حماية البيئة والأداء الاقتصادي في موقف التضاد (Ambec et Lanoie, 2009)¹.

و قد أكد التغير المناخي بما لا يقبل مجالا للشك أن مضار عدم الاهتمام بتحسين الأداء البيئي للشركات و تكلفته أكبر بكثير من التكلفة المفروضة عليها للقيام بأعباء التحسين المطلوبة. ومع ذلك ، يشكل اخذ الشركات بعين الاعتبار مثل هذه القضية على المدى الطويل تحديا حقيقيا لأنه يتجاوز أفق الإدارة التقليدية (Aggeri et Cartelm, 2017)².

و لهذه الاعتبارات، تعرض النموذج الاقتصادي التقليدي إلى عديد الانتقادات فيما يتعلق بالأضرار الناجمة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسات. يعتبر رواد الفكر الحديث أن المؤسسة الاقتصادية شريك في التنمية المستدامة حيث أنه إضافة إلى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير أخرى كحماية البيئة و العدالة الاجتماعية المندرجة احتراماً لما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ضمن النموذج الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي.

تشير هذه القضايا إلى أن الشركات تتطور في بيئة طبيعية، و من ثم تشجع مختلف أصحاب المصلحة على ممارسة مزيد من الضغط على الشركات لتحسين أدائها البيئي. وحتى لو كانت المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم لا تتسبب بشكل فردي إلا في إحداث تأثير بيئي ضئيل مقارنة ببعض الشركات الكبيرة ، فمن المرجح أن يظل مجموع كمية آثارها كبيرا. ومن المحتمل أن يعكس التأثير البيئي العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجم مكانتها في الاقتصاد (Worthington & Patton, 2005)³. و قد دفعت هذه الانتقادات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن تتجه نحو الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بفعل تأثيرها بالممارسات و المعايير التي طبقها المنظمات الكبرى، و كذا القوانين و التشريعات التي تجبرها على تبني نفس أنماط التسيير.

تنبثق المسؤولية الاجتماعية للشركات كمفهوم مفتوح ومتعدد الأشكال وتحت الإنشاء. لقد تطورت طبيعة هذا المفهوم بمرور الوقت ، اعتماداً على السياقات المؤسسية الوطنية والدولية. اليوم، أصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية شديد الارتباط بمفهوم التنمية المستدامة، حتى أن البعض يعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها "مساهمة الأعمال في التنمية المستدامة". و من ثم فالإجماع ظاهر على أن مسؤولية الاجتماعية للشركات لا يمكن فصلها في الوقت الحالي عن مصطلح "التنمية المستدامة". لقد تم تكريس هذا الارتباط تكريسه العالمي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام 1992. وفي مادته 3-30 ، ينص جدول أعمال أعمال القرن 21 الصادر من هذا المؤتمر على أن " ينبغي على التجارة و الصناعة ، بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات، أن تدرك أن الإدارة البيئية ... أمر بالغ الأهمية للتنمية المستدامة ". التنمية المستدامة هي التنمية التي تتسق مع الاحتياجات المستقبلية. من الصائب الاعتراف بأن التنمية هي أولوية بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، لكن يجب أخذ العواقب البيئية للتنمية بعين الاعتبار. (الأمم المتحدة ، 1992)⁴ ؛ ومن ثم ، تُقاس المسؤولية الاجتماعية للشركات مقابل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة: الازدهار الاقتصادي ، والعدالة الاجتماعية ، والاستدامة البيئية (Quairel et Capron, 2013)⁵.

في هذا الصدد، تبرز نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف باعتبارها جزء لا يتجزأ من النسيج الاقتصادي، يقع عليها من الواجبات ما يقع على غيرها، حسب حجمها و حسب الإمكانيات المتاحة لها. نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف تمثل في مضمونها مؤسسات اقتصادية متوسطة، صغيرة و مصغرة طبقا للمواد 4، 5، 6، 7 من القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. يكتسي قطاع الصناعة التقليدية أهمية بالغة في تجسيد مختلف استراتيجيات التنمية المحلية بفضل سلاسة اندماجها في ديناميكية التنمية الوطنية اندماجا يهدف إلى تنمية متوازنة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية و حتى الثقافية. و تتميز هذه النشاطات بثلاث خصائص لا تجتمع في غيرها، حيث تعد صناعة يدوية تصون نمو الاقتصاد و تدعمه بفضل مساهمتها في الناتج المحلي الخام و في التشغيل، إضافة إلى كونها نشاطات ترتقي بمعيشة المجتمع حين توفر مصادر الدخل لأفرادها و تمكن شبابه من الحصول على المهارات اللازمة للاندماج الاجتماعي و الاقتصادي.(بن زعرور، 2017)⁶. و هي تراث يجسد هوية الشعب على اعتبار أن الحرف التقليدية أغلبها موروثه تعبر عن مجموع الخبرات والممارسات التي ورثها الحرفيون عن آباءهم و تدخل في سياق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي ينبغي حمايتها (OMPI,2015)⁷.

إن معرفتنا بالعوامل التي تشكل القرارات البيئية و المساهمة الاجتماعية للأنشطة الحرفية الصغيرة و أعمالها في هذا المجال ضعيفة جدا. لذلك، سوف نحاول من خلال هذه الورقة تقييم مدى ملائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر لتحقيق الأداء الاقتصادي و البيئي من خلال احترامها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، باعتبارها التطبيق العملي للتنمية المستدامة داخل المؤسسة و شكل من أشكال تحقيقها⁸، و ذلك بهدف الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: هل النشاطات الحرفية بالجزائر ملائمة لتحقيق معادلات التنمية المستدامة التي تضمن النمو الاقتصادي و الحفاظ على البيئة ؟ ، حيث سنقوم بعرض النقاط التالية:

- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في ظل النموذج الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي (إطار نظري).
- قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر (مفاهيم، مؤهلات...).
- تقييم ملائمة النشاطات الحرفية بالجزائر لتحقيق الأداء الاقتصادي و البيئي في ظل المسؤولية الاجتماعية.

أولاً - المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في ظل النموذج الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي:

في ظل الفكر الاقتصادي الحديث أضحى المؤسسة الاقتصادية شريك في التنمية المستدامة ، حيث بالرغم من توجهها التقليدي المبني أساسا على تعظيم ربحية أعمالها وحب عليها مراعاة معايير أخرى كحماية البيئة و العدالة الاجتماعية و غيرها...، و هذا ما يندرج ضمن ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

01- مراحل نشأة و تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

يمكن إيجاز نشأة و تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من خلال المراحل الثلاثة (03) الآتية⁹:

01- 01 - مرحلة إدارة تعظيم الأرباح 1800 - 1920: في هذه المرحلة كانت المسؤولية الأساسية للأعمال هي

تعظيم الأرباح و التوجه نحو المصلحة الذاتية الصرفة، و اعتبار النقود و الثروة أكثر أهمية ، و رفع شعار "ما هو جيد لي جيد للبلد".

01-02 - مرحلة إدارة الوصاية، من أواخر العشرينات حتى بداية الستينات: خلال هذه الفترة كانت مسؤولية الأعمال الأساسية هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية و مصالح الأطراف الأخرى مثل المساهمين و العاملين، فكان اعتبار النقود و الثروة مهمة لكن أيضا الأفراد مهمون ، أما الشعار في هذه الفترة فهو " ما هو جيد للشركات جيد لي".

01-03 - مرحلة إدارة نوعية الحياة، من أواخر الستينات حتى الوقت الحاضر: خلال هذه المرحلة تقوم المسؤولية الأساسية للأعمال على أن الربح ضروري ، و لكن الأفراد أهم من النقود، و هذا يحقق المصلحة الخاصة للشركة و مصالح المساهمين و المجتمع ككل، الشعار خلال هذه الفترة هو " ما هو جيد للمجتمع جيد للبلد".

02- تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: هناك عدة تعاريف للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تنقسم أساسا إلى توجيهين (02)، فنجد التعاريف المقترحة من طرف الباحثين في علم الاقتصاد و الإدارة و التي تتعدى 37 تعريفا إلى غاية 2010 حسب بحث صادر عن الباحث آرشي كارول¹⁰، كما نجد التعاريف الصادرة عن المنظمات و الهيئات الدولية.

فبالحديث عن التعاريف الأكاديمية نجد أن الباحث كارول¹¹ اعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها " كل ما يتوقعه المجتمع من المنظمات في النواحي الاقتصادية، التشريعية، الأخلاقية و التقديرية."، كما عرفها الأكاديمي الفرنسي كريستيان برودهاق¹² Christian Brodhag على أنها " الأخذ بعين الاعتبار بصفة طوعية الاهتمامات الاجتماعية و البيئية من طرف المؤسسات أثناء أدائها لأنشطتها التجارية و كذلك في علاقاتها مع أصحاب المصالح"، إضافة تعريف الباحثين **طاهر الغالي و صالح العامري**¹³ الذي جاء فيه أن المسؤولية الاجتماعية " التزام واجب من جانب منظمات الأعمال تجاه المجتمع بشرائحه المختلفة ، آخذة بعين الاعتبار التوقعات بعيدة المدى لهذه الشرائح و مجسدة إياها بصور يغلب عليها طابع الاهتمام بالعاملين و البيئة شرط أن يكون هذا التوجه طوعا و متجاوزا للالتزامات المنصوص عليها قانونا".

أما تعاريف المنظمات و الهيئات¹⁴ فلعل أهمها تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) حيث اعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة " تشكل إجراءات تدمج بموجبها منظمات الأعمال الشواغل الاجتماعية في سياساتها و عملياتها المتصلة بأعمالها التجارية ، و يشمل ذلك الشواغل البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و يشكل الامتثال للقانون الحد الأدنى من الالتزام بالمعايير التي يتعين على منظمات الأعمال مراعاتها". و أيضا تعريف البنك الدولي حيث جاء فيه " المسؤولية الاجتماعية التزام (أو واجب) بمجتمع الأعمال بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع الموظفين وأسرههم و المجتمع المحلي و المجتمع ككل لتحسين جودة الحياة ، بشكل يكون الأمر جيدا للتنمية والأعمال كليهما في أن واحد" (Petkoski & Twose,2003)¹⁵. إضافة إلى تعريف الغرفة التجارية الدولية على أنها " التزام مؤسسات الأعمال الطوعي بإدارة أنشطتها على نحو مسؤول".

03- أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

يريز (Schwartz & Carroll, 2008)¹⁶ أن العديد من المنظرين و الباحثين التحريبيين استخدم نموذج كارول للمسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث حظي هرم Carroll بمجالته الأربعة بشعبية كبيرة مما يشير أن استخدام هذا الإطار يظل نموذجا رائداً للمسؤولية الاجتماعية للشركات في القضايا الاجتماعية. و نظراً لقبول وتأثير هذه المقاربة للمسؤولية الاجتماعية ، فقد يكون من المناسب إعادة فحص نموذجه لاستخدامه في وضع تصور للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

في إطار النموذج الأخلاقي يبرز (Carroll, 1991)¹⁷ التناسب الطبيعي بين فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات و أصحاب المصلحة في المنظمة حيث يساهم مصطلح أصحاب المصلحة في توضيح مفهوم المسؤوليات الاجتماعية عن طريق تحديد المجموعات أو الأشخاص الذين ينبغي على المسؤولية الاجتماعية للشركات أن تأخذهم بعين الاعتبار. في سياق هذه المقاربة الأخلاقية، يحدد (Carroll, 1991) ثلاثة مناهج أخلاقية رئيسية في إدارة الشركات: الإدارة غير الأخلاقية (immoral management) ، والإدارة بدون أخلاق (amoral) ، والإدارة الأخلاقية (moral). تتسم الإدارة غير الأخلاقية بالمديرين الذين تشير قراراتهم وأفعالهم وسلوكهم إلى معارضة نشطة لما يعتبر صحيحًا أو أخلاقيًا. يهتم هؤلاء المديرون فقط بربحية ونجاح مؤسستهم أو بنجاحهم، فهم يرون المعايير القانونية كحواجز أو عوائق يجب على الإدارة التغلب عليها لإنجاز ما تريده. وتمثل إستراتيجيتهم في استغلال الفرص لتحقيق مكاسب شخصية أو شركات.

النوع الرئيسي الثاني هو الإدارة بدون أخلاق. المديرون في هذه الحالة ليسوا أخلاقيين ولا غير أخلاقيين، إنهم ليسوا حساسين لحقيقة أن قراراتهم التجارية اليومية قد يكون لها آثار ضارة على الآخرين. يفتقر هؤلاء المدراء إلى الإدراك الأخلاقي أو الوعي. أي أنهم يخوضون حياتهم التنظيمية ولا يعتقدون أن أفعالهم لها بعد أخلاقي. أو قد يكونون فقط مهملين أو غير مبالين بآثار أفعالهم على أصحاب المصلحة. قد يكون هؤلاء المديرون حسني النية ، ولكن لا يرون أن قراراتهم وأعمالهم التجارية قد تؤذي هؤلاء الذين يتعاملون معهم.

الإدارة الأخلاقية هي النهج الأخلاقي الثالث. في الإدارة الأخلاقية ، يتم استخدام المعايير الأخلاقية التي تلتزم بمستوى عال من السلوك الصحيح. لا يتقيد المدراء الأخلاقيون بالمستويات المرتفعة والمقبولة من السلوك المهني فحسب ، بل إنهم عادةً ما يجسدون القيادة في القضايا الأخلاقية. يريد المدراء الأخلاقيون أن يكونوا مبرحين ، ولكن فقط ضمن حدود المبادئ القانونية والأخلاقية السليمة ، مثل العدالة والعدالة ومراعاة الأصول القانونية. في إطار هذا النهج ، فإن التوجه هو تطبيق القانون و روح القانون. يُنظر إلى القانون على أنه الحد الأدنى من السلوك الأخلاقي والأفضل والهدف هو العمل بشكل جيد فوق ما ينص عليه القانون.

و قد أدى هذا التحليل الباحث (Carroll, 1991) الى وضع هرم المسؤولية الاجتماعية للشركات يتضمن أربعة أنواع من المسؤوليات الاجتماعية تشكل في مجموعها المسؤولية الاجتماعية للشركات: الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية. يمكن تلخيص الأبعاد الأربعة الأساسية¹⁸ لهذا المفهوم كما يلي:

03-01 - البعد الاقتصادي: حيث تمارس منظمة الأعمال أنشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة و الفعالية ، و تستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلع و خدمات بنوعية راقية، و توزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة. بتحقيق ذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية.

03-02 - البعد القانوني: حيث يندرج في هذا الإطار الإلتزام الواعي و الطوعي بالقوانين و التشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع، سواء كان في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها.

03-03 - البعد الأخلاقي: و هو البعد التي تراعي من خلاله منظمة الأعمال الجانب الأخلاقي في كل قراراتها و مسارها في الصناعة التي تعمل فيها تجنباً لأي ضرر قد يلحق بالمجتمع.

03-04 - البعد الخيري: و هو البعد الذي يشمل على التبرعات و الهبات و المساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع و لا تهدف إلى الربح ، كما قد تتبنى المنظمة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع و تعمل على دعمها و متابعتها.

04- نطاق المسؤولية الاجتماعية¹⁹ :

سبق أن أوضحنا أن المقصود بالمسؤولية الاجتماعية ليس فقط التزام الشركات بتحقيق أرباح لمساهميها، و من ثم لا تقتصر المسؤولية تجاه الاقتصاد فقط، ولكن تمتد لتشمل البيئة والعاملين وأسرهم وفئات أخرى من المجتمع. وقد شدد المفهوم على أن مساهمة الشركات في رفاهية المجتمع لا يتكون فقط من خلال تحقيق القيمة الاقتصادية، ولكن يشمل تحقيق القيمة في عدد من المجالات : خلق القيمة من خلال إنتاج السلع والخدمات ، ومن خلال خلق فرص العمل ومصادر الدخل، بحيث تكون علاقات العمل سليمة وتضمن الصحة والسلامة للعاملين و تحافظ على البيئة الطبيعية. يوضح الجدول التالي أهم النطاقات التي يمكن إدراجها تحت مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الجدول 01: نطاق المسؤولية الاجتماعية.

الالتزامات	الجانب
<ul style="list-style-type: none"> ■ دعم التطور الثقافي و الحضاري. ■ نشر ثقافة الالتزام بالأنظمة و القوانين في المجتمع. ■ تعزيز الثقافة الوطنية و التاريخية و دعم التواصل الثقافي العالمي. 	الثقافي
<ul style="list-style-type: none"> ■ احترام الأنظمة و القوانين و الثقافات المختلفة. ■ تعزيز القيم الأخلاقية و التكافل الاجتماعي. ■ مواجهة الكوارث و الأزمات. ■ دعم الأنشطة الرياضية و الصحية. 	الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> ■ الممارسات البيئية الصحيحة في العملية الإنتاجية. ■ تطوير بيئة العمل. ■ الالتزام البيئي على المستوى المحلي و العالمي. 	البيئي
<ul style="list-style-type: none"> ■ دعم الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية. ■ الالتزام بالأنظمة و القوانين في ممارسة العملية الاقتصادية. ■ الاهتمام بالموظفين (التدريب، مبدأ تكافؤ الفرص و المساواة). 	الاقتصادي
<ul style="list-style-type: none"> ■ الالتزام بالقوانين المحلية و الدولية أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي. ■ الشفافية في نشر التقارير للإطلاع عليها. 	القانوني

المصدر: مقدم وهيب، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، السنة الدراسية 2013 – 2014، ص 83 .

05- المسؤولية الاجتماعية بين التنمية الاقتصادية و الحفاظ على البيئة:

05- 01 - المسؤولية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية:

ترتبط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التنمية المستدامة ، حيث عرفت التنمية المستدامة على " أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تحقق على ضوء متساو الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر و المستقبل"²⁰ حيث اعتبرت المسؤولية الاجتماعية تطبيقاً عملياً للتنمية المستدامة داخل المؤسسة و أداة لتحقيقها. أما مفهوم المسؤولية الاجتماعية فهو نتاج لتوثيق الشراكة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بين الدولة و القطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، بحيث يتضمن هذا المفهوم مساهمة منظمات الأعمال في تهيئة و توفير كل متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في الموارد البشرية و خلق فرص عمل و توفير بيئة عمل صحية و آمنة جنباً إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية و البيئية و تعزيز التنمية المستدامة. فالمسؤولية الاجتماعية تعني أداء منظمة الأعمال لكل واجباتها الاقتصادية و التنموية و الاجتماعية بالاعتماد على معايير مثالية تحدم كل أطراف المجتمع من مستهلكين و عمال و موردين و حكومة و مجتمع مدني. إن خلق مناخ ملائم اقتصادياً و اجتماعياً من خلال مراعاة حقوق كل أصحاب المصلحة يؤدي حتماً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .

لتحليل الارتباط بين بعض مؤشرات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطور بعض المتغيرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي تبرز دراسة قام بها (Espigares & López, 2006)²¹ على دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن النتائج التي تم الحصول عليها لا تضمن أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعتبر عاملاً محدداً للنمو الاقتصادي ، ولكنها تكشف عن وجود ارتباط إيجابي بين مؤشرات المسؤولية الاجتماعية للشركات ومؤشرات النمو الاقتصادي. هذا الارتباط ملحوظ بشكل خاص في حالات التنافسية ومؤشرات استقرار الأسعار. وتظهر الارتباطات الإحصائية بشكل أكبر في الاتحاد الأوروبي ، حيث تظهر مؤشرات الاستدامة أيضاً تطوراً إيجابياً يتفوق على المؤشرات العامة. و من ثم يمكن ترجمة التأثير الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الشركات التي تمارسها. علاوة على ذلك ، من وجهة نظر الاقتصاد الكلي ، يمكن الافتراض أن عدداً حاسماً من الشركات المسؤولة في الاقتصاد سوف يحولها إلى نقطة جذب لعوامل الإنتاج والموارد الأخرى.

05- 02 - المسؤولية الاجتماعية و الحفاظ على البيئة:

تعتبر حماية البيئة من أبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية من التدهور و ضمان حق الأجيال القادمة ، حيث يمكن لمنظمات الأعمال أن تلعب دوراً بارزاً في حماية البيئة من خلال السعي المتواصل لتحسين أدائها البيئي، و استخدام تقنيات و أساليب الحد من التلوث و الإنتاج الأنظف خاصة في الأسواق النامية، حيث تضعف البنية المؤسسية اللازمة لإدارة البيئة السليمة، و حيث تغيب التشريعات البيئية، أو يتم التراخي في تنفيذها.

بصفة عامة، تشمل التنمية المستدامة ثلاثة أهداف الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والجودة البيئية. غير أن هذه الأهداف الثلاثة تخلق توترات، مما يعني صعوبة التوفيق بين المصالح المتضاربة في كثير من الأحيان ، وبالتالي تفرض البحث عن المقايضات والتنازلات التي قد تلي مختلف فئات أصحاب المصلحة. و من ثم قد يعتبر هدف الحفاظ على البيئة من شركات تبحث عن الربح هدفاً بعيد المنال ، أو ربما هدفاً طوباوياً (Quairel,2006)²².

لكن هذا المسعى لا يخلو من صعوبات. يتساءل بعض الباحثين (Yedde & Farhoud, 2014)²³ بكل موضوعية هل التنمية المستدامة مرحب بها في المنظمات؟. و السبب، أن إدخال الممارسة البيئية في المجالات الصناعية يفترض أن تكون الشركات مستعدة لمراجعة أساليبها وطرق إنتاجها وفقاً لتطورات البيئة المختلفة. ومع ذلك ، يبدو أن السياقات التنظيمية تتميز بالعديد من أوجه القصور ، لا تبدو مواتية لمثل هذا التحدي. وبالتالي ، لا تشكل أرضية مواتية لتنفيذ نظام الإدارة البيئية (Boiral, 2005)²⁴.

05-03 - المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة:

المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة مفهومان متقاربان جدا، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية و البيئية في النشاطات التجارية و الثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية. عرفت التنمية الاقتصادية من قبل الباحث رمزي إبراهيم سلامة على أنها "عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما"²⁵، وهذا ما تصبو إليه منظمات الأعمال عند احترامها لمبادئ المسؤولية الاجتماعية لخلق مناخ ملائم اقتصاديا واجتماعيا من خلال مراعاة حقوق كل أصحاب المصلحة (المالكون، العاملون، الزبائن، المجتمع المحلي، الحكومة، المنافسون، الأقليات والفئات ذات الاحتياجات الخاصة)... على كل حال، و رغم أن تعاريف المسؤولية الاجتماعية للشركات كثيرة، إلا أن المسؤولية الاجتماعية للشركات أصبحت الآن مقبولة على نطاق واسع باعتبارها "المساهمة الطوعية" للشركات في التنمية المستدامة. ومن ثم يتم تقديم المسؤولية الاجتماعية للشركات حاليًا على أنها "عنصر الأعمال" ، أو حتى "الجزء التنظيمي" للتنمية المستدامة: فهي تهدف إلى توفير استجابة على مستوى الشركة للأزمة البيئية والاجتماعية العالمية. لكن الكثير من الأسئلة تطرح على هذا المستوى. لعل أهمها هل هي قادرة على ثني أو تحدي التنظيم النيوليبرالي وتشكيل منطق التنمية المستدامة؟ يطرح هذا السؤال بطريقة أكثر شمولية قدرة المسؤولية الاجتماعية للشركات على تغيير تنظيم الرأسمالية (Bodet & Lamarche, 2013)²⁶.

ثانياً: قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر :

يحتل قطاع الصناعة التقليدية مكانة هامة داخل المجتمع نظرا للدور الفعال الذي يلعبه على مختلف الأصعدة، حيث أن الجزائر أولته أهمية كبيرة على غرار الكثير من دول العالم نظرا للدور المحوري الذي يلعبه على أكثر من صعيد خاصة انه يكرس إعادة الاعتبار للاستثمار الخاص بجميع أنواعه في سياق بعث الأنشطة الصغيرة والمتوسطة التي تمتاز بقدرة كبيرة على التأقلم السريع مع التغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي. يبرز (بن زعرور، 2009)²⁷ أن هذا القطاع يرفع، في الجزائر، العديد من التحديات و الرهانات الاقتصادية و الاجتماعية أهمهما الإسهام الفعلي في إحداث مناصب الشغل، المشاركة في مجهودات التقليل و الحد من التبعية الاقتصادية و المساهمة في التنمية المحلية و تحقيق الاستقرار.

01- مفاهيم عامة حول الصناعة التقليدية و الحرف :

يمكن عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصناعة التقليدية و الحرف طبقا للتشريع الجزائري²⁸ من خلال ما يلي:

01-01- تعريف الصناعة التقليدية و الحرف:

طبقا للأمر 01/96 المؤرخ في 10 يناير 1996 يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف (المادة 05)، هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليه العمل اليدوي ويمارس

بصفة رئيسية و دائمة، في شكل مستقر، أو متنقل، أو معرضي، في أحد المجالات الآتية: الصناعة التقليدية و الصناعة التقليدية الفنية، الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد، الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

01-02- كفاءات ممارسة النشاط الحرفي:

02-03-01- حرفي فردي: حيث يميز التشريع الجزائري بين ثلاث مستويات من التأهيلات: الحرفي و الحرفي المعلم و الصانع.

■ **الحرفي:** حسب المادة 10 من الأمر 01/96 المؤرخ في 10 يناير 1996 يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، الحرفي كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، يمارس نشاطا تقليديا كما هو محدد في المادة 05 من هذا الأمر، يثبت تأهिला ويتولى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل، وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته .

■ **الحرفي المعلم:** كل حرفي مسجل في سجل الصناعة التقليدية و الحرف يتمتع بمهارة تقنية خاصة و تأهيل عال في حرفته، و ثقافة مهنية.

■ **الصانع:** كل عامل أجبر له تأهيل مهني مثبت.

02-03-02- تعاونية للصناعة التقليدية و الحرف: تعاونية الصناعة التقليدية و الحرف شركة مدنية يكونها

أشخاص و لها رأس مال غير قار و تقوم على حرية انضمام الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي. تهدف تعاونية الصناعة التقليدية و الحرف إلى انجاز كل العمليات و أداء كل الخدمات التي من شأنها أن تساهم بصفة مباشرة في تنمية النشاطات التقليدية و الحرف و في ترقية أعضائها و ممارسة هذه النشاطات جميعا.

02-03-03- مقالة للصناعة التقليدية و الحرف: و تميز بين نوعين من المقاولات:

■ **مقالة الصناعة التقليدية:** تعتبر مقالة للصناعة التقليدية كل مقالة مكونة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري و تتوفر على الخصائص التالية:

- ✓ ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية.
 - ✓ تشغيل عدد غير محدد من الأجراء.
 - ✓ إدارة يشرف عليها حرفي أو حرفي معلم أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقالة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.
- يمكن ممارسة **13** نشاط حرفي في شكل مقالة للصناعة التقليدية حسب مدونة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف.

■ **المقالة الحرفية لإنتاج المواد و الخدمات:** تعتبر مقالة حرفية لإنتاج المواد و الخدمات كل مقالة تنشأ

- وفق أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري و تتوفر على الخصائص التالية:
- ✓ ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد أو الخدمات.
 - ✓ تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صناع لا يتجاوز عددهم 10.
- يمكن ممارسة **69** نشاط حرفي في شكل مقالة حرفية لإنتاج المواد و **22** نشاط حرفي في شكل مقالة حرفية للخدمات حسب مدونة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف.

02- مؤهلات قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر :

01-02- نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر : تضم الصناعة التقليدية بالجزائر عدة نشاطات حرفية متميزة من خلالها تبرز ثقافة و تقاليد أهل المنطقة و توفر من خلالها مختلف الاحتياجات الاستهلاكية و الخدمية ، حيث يمكن عرضها من خلال الرجوع إلى قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف²⁹ باعتبارها المرجع الأساسي لتسجيل أي نشاط حرفي و التي تضم 24 قطاع نشاط و تستجمع 338 نشاط حرفي موزعة على 03 ميادين نشاط كالآتي:

01-01-02- نشاطات الصناعة التقليدية و الصناعة التقليدية الفنية : الصناعة التقليدية و الصناعة التقليدية الفنية هما كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ، ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية أو تزيينية ذات طابع تقليدي ، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة. كما تعتبر صناعة تقليدية فنية تتميز بأصالتها، وطابعها الإنفرادي و إبداعها.

الجدول 03: نشاطات الصناعة التقليدية و الصناعة التقليدية الفنية.

ميدان النشاط	الرقم	قطاع النشاط	عدد النشاطات الحرفية
الصناعة التقليدية و الصناعة التقليدية الفنية	01	المواد الغذائية	10
	02	العمل على الطين، الجبس، الحجر، الزجاج و ما يماثلهم	11
	03	العمل على المعادن (بما في ذلك المعادن الثمينة)	08
	04	العمل على الخشب و مشتقاته و ما يماثله	18
	05	العمل على الصوف و المواد المماثلة	07
	06	العمل على القماش أو النسيج	04
	07	العمل على الجلود	06
	08	العمل على المواد المختلفة	11
المجموع			75

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف.

02-01-02- نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد :

الصناعة التقليدية لإنتاج المواد هي كل صنع لمواد استهلاكية عادية نهائية أو وسيطة، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا وتوجه للعائلات وللصناعة و للفلاحة.

الجدول 04: نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد.

عدد النشاطات الحرفية	قطاع النشاط	الرقم	ميدان النشاط
10	الإنتاج و الصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع المناجم و المقالع	09	الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد
06	الإنتاج و الصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الميكانيك و الكهرباء	10	
13	الإنتاج أو التحويل المرتبطة بقطاع الحديد	11	
28	الإنتاج أو الصناعة أو التحويل المرتبطة بالتغذية	12	
17	الإنتاج و التحويل المرتبطة بقطاع النسيج و الجلود	13	
20	الإنتاج و الصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الخشب التآثيث، الخردوات و الأدوات المنزلية	14	
14	الإنتاج و الصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الأشغال العمومية للبناء و مواد البناء	15	
04	إنتاج المواد المرتبطة بقطاع الحلي	16	
19	إنتاج المواد المختلفة	17	
131	المجموع		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف.

02-01-03- صناعة تقليدية حرفية للخدمات : هي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي و التي تقدم خدمة

خاصة بالصيانة أو التصليح و الترميم الفني.

الجدول 05: نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

عدد النشاطات الحرفية	قطاع النشاط	الرقم	ميدان النشاط
20	الخدمات المرتبطة بتركيب، صيانة، و الخدمة ما بعد البيع للتجهيزات و المعدات الصناعية المخصصة لمختلف فروع النشاط الاقتصادي	18	الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات
57	الخدمات المرتبطة بتصليح و صيانة التجهيزات و المواد المستعملة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي و العائلات	19	
06	الخدمات المرتبطة بالأشغال الميكانيكية	20	
27	الخدمات المرتبطة بالتهيئة، الصيانة، التصليح، و زخرفة و تزيين المباني المخصصة لكل الاستعمالات التجارية، الصناعية و السكنية	21	
07	الخدمات المرتبطة بالنظافة و صحة العائلات	22	
03	الخدمات المرتبطة بالألبسة	23	
12	الخدمات المختلفة	24	
132	المجموع		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف.

02-02 - هياكل الدعم و الترقية :

02 - 02 - 01 - هياكل وطنية: تتمثل في:

▪ **الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف**³⁰: هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تتكون من غرف الصناعة التقليدية و الحرف و بهذه الصفة تنبثق أجهزتها المنتخبة من الأجهزة المنتخبة لغرف الصناعة التقليدية و الحرف ، مقرها بالجزائر العاصمة.

▪ **الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية**³¹: هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تهدف إلى الحفاظ على مجمل النشاطات المتعلقة بالصناعات التقليدية و الفنية و ترقيةها و تنشيطها و توجيهها و تطويرها.

02 - 02 - 02 - هياكل محلية: تتمثل في:

▪ **غرف الصناعة التقليدية و الحرف**³²: هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و التي تعد منتدى لتمثيل المهن الحرفية و تمثل الشريك الأمثل للسلطات المحلية و الوطنية في كل الميادين التي تعنى بتنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف ، و تتكون من جهاز إداري و آخر منتخب.

■ **فضاءات ترقية أخرى:** و هي فضاءات تقوم بتسييرها غرف الصناعة التقليدية و الحرف ، حيث تتمثل في: دور الصناعة التقليدية، مراكز الشراء، مراكز الصناعة التقليدية، مراكز المهارات المحلية، ورشات التكوين و الإنتاج، مراكز دمج الزرابي، السويقات، مراكز العرض و البيع، مراكز الامتياز، مراكز تقنية، قري الصناعة التقليدية.

الجدول 06: عدد هياكل الدعم و الترقية المحلية لقطاع الصناعة التقليدية بالجزائر.

سنة 2016	سنة 2009	سنة 2003	سنة 1997	سنة 1992	هياكل الدعم و الترقية
48	48	31	20	08	غرف الصناعة التقليدية و الحرف
82	44	/	/	/	الفضاءات الترقية الأخرى

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، كتاب: الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف، تطور قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر 1962-2009، الطبعة 02، 2009.

02-03- إحصائيات النشاطات الحرفية :

بلغ عدد المسجلين بسجل الصناعة التقليدية على مستوى الوطن **336 ألف** حرفي إلى غاية **2016/12/31** بناء على الإحصائيات المستقاة من وزارة التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعة التقليدية ، حيث يعرف القطاع ارتفاع في عدد النشاطات الحرفية المسجلة بنسبة زيادة متوسطة بلغت حوالي 12 % .

الجدول 07 : إحصائيات النشاطات الحرفية بالجزائر إلى غاية 2016/12/31.

محور النشاط	إلى غاية 2015	إلى غاية 2016
ص.ت. فنية	101.378	107.847
ص.ت. لإنتاج المواد	63.046	65.742
ص.ت. للخدمات	153.414	163.014
المجموع	317.838	336.603

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعة التقليدية لسنة 2016

02-04- الجمعيات الحرفية : إن إدراج الجمعيات المهنية ضمن قانون الجمعيات 06 /12 سمح بتمكين الحرفيين

من إنشاء جمعيات المهنية الناشطة في مجال الصناعة التقليدية. لم يتم لحد الآن إعداد إحصائيات للجمعيات المهنية الحرفية، لكن الساحة تعج بمئات الجمعيات الاجتماعية و الثقافية و السياحية التي تضع ضمن أهدافها و برامجها تطوير الصناعة التقليدية. كانت هذه الجمعيات و لا تزال تلعب دورا فعالا في التعريف بالمنتجات التقليدية و إبرازها ، و المساهمة في إحياء و إعادة الاعتبار لبعض الحرف اليدوية التي كانت في طريق الاندثار. و تجسد ذلك من خلال عمليات التكوين و التمهير التي تقدمها هذه الجمعيات لفائدة الشباب و الفتيات في مختلف التخصصات الحرفية ، و إقامة مختلف المعارض محلية لإبراز أهمية المحافظة على التراث الثقافي و الحرفي و العمل على تربيته و المساهمة في الاحتفال بالأعياد الدينية و الأيام الوطنية و العالمية.

تعتبر جمعية أيادي الجزائر للفخارين و الخزفيين من أبرز الجمعيات الحرفية الوطنية. كانت هذه الجمعية وراء توقيع و تنفيذ برنامج شراكة جزائري إسباني لتطوير نشاط الفخار و الخزف بين جامعة كومبلوتنس بمدريد (قسم الجغرافيا) والجانب الجزائري (جمعية أيادي ووزارة السياحة و الصناعة التقليدية) تسمح، من جهة، بنقل المعرفة والدراية الإسبانية في هذا التخصص لمصلحة الجزائريين. ومن ناحية أخرى ، إفادة المتخصصين الإسبان، خاصة الخبراء في مجال علم الآثار ، بتقنيات الفخار المتعددة التي

لا يزال حرفيو الجزائر يمارسونها بامتياز. و كانت لهذه الجمعية مساهمة مباشرة في تطوير إجراءات الاعتراف برتبة الحرفي المعلم في الفخار و الخزف لأول مرة.

كما تعتبر Res'Art شبكة من النساء الحرفيات في الصناعة التقليدية الجزائرية تدعمهن جمعية النساء في اتصال تحمل مشروع التمكين و التكوين. قام المشروع بتدريب أكثر من 400 حرفية و 50 جمعية حرفية نسائية في مختلف ولايات البلاد. لدى الشبكة رواق عرض بروح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. سمح عمل الشبكة للنساء الحرفيات بالتواصل وتبادل الخبرات والحصول على التدريب لتنمية الحرف الجزائرية وتطوير تسويقهن على المستوى الوطني والدولي وتنظيم أنفسهن في عملية التجارة العادلة. و من أهداف الرئيسة لهذه الشبكة هو إخراج النساء الحرفيات من التجارة غير الرسمية ليعلن أنفسهن ويستفدن من الضمان الاجتماعي والتقاعد.

ثالثا- تقييم ملاءمة النشاطات الحرفية بالجزائر لتحقيق الأداء الاقتصادي و البيئي في ظل المسؤولية الاجتماعية:

01- تقييم ملاءمة النشاطات الحرفية لتحقيق الأداء الاقتصادي في ظل المسؤولية الاجتماعية:

تعد الصناعة التقليدية بالجزائر قطاعا اقتصاديا قائما بذاته يساهم في خلق مناخ ملائم اقتصاديا و اجتماعيا من خلال مراعاة حقوق كل أصحاب المصالح من خلال ما يلي:

01-01- المحافظة على ديمومة النمو الاقتصادي: بإمكان قطاع الصناعة التقليدية أن يكون نموذجا مثاليا كعامل

للاستقرار الاقتصادي بالبلاد و محرك للنمو لتمييز نشاطاته بعدة خصائص تتحدى أصعب الأزمات الاقتصادية، حيث تعتبر الاستثمارات الحرفية غير مكلفة، جذابة للمدخرات، خلاقة للثروة، تعتمد على الإمكانيات و الموارد الإنتاجية الذاتية المتاحة داخل كل مجتمع محلي و قابلة للانتشار حتى لأصغر وحدة عمرانية. في الجزائر، يشكل إنتاج الحرف اليدوية جزءا كبيرا من الاقتصاد المحلي.

و تزداد أهمية الإنتاج الحرفي بسبب التحول إلى المزيد من استخدام الآلات في مختلف فروع النشاط، خصوصا و أن القطاع قد شهد عمليات منظمة لدعم الإنتاج عبر إدخال استخدام التجهيزات الآلية المدعمة في إطار الصندوق الوطني لدعم ترقية نشاطات الصناعة التقليدية. و في حين أثبتت دراسة الظرفية الاقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية التي أنجزتها الغرفة الوطنية ميزات ضالة رأس مال الانطلاق و مستوى غير عال من المهارات الفنية للحرفيين فان هذه الخصائص حين يضاف إليها خاصية مرونة أوقات العمل والقدرة على العمل في المنزل والحرية لإدارة الأعمال الحرفية كلها عوامل تؤكد أن حصة هذا القطاع في الناتج المحلي الخام الجزائري تمضي قدما نحو الارتفاع.

يمكن تحديد نسبة تقديرية لمساهمة الصناعة التقليدية في الاقتصاد الوطني بالاستعانة بتقديرات الإنتاج المحلي الخام لقطاع الصناعة التقليدية بناء على دراسة الظرفية الاقتصادية المشار إليها سابقا، و باستخدام معطيات الحسابات الاقتصادية (الإنتاج الكلي الخام) التي ينشرها الديوان الوطني للإحصائيات (ONS,2017)³³. باستخدام معطيات سنتي 2005 و 2015 ، يمكن ملاحظة أن نسبة مساهمة الصناعة التقليدية في الاقتصاد الوطني رغم أنها لا تزال ضئيلة إلا أنها ارتفعت من 0.57 % إلى 1 % بين السنتين و خلال عشرية كاملة (من 54 مليار دج مقابل 9.367 مليار دج سنة 2005 إلى 208 مليار دج مقابل 20.653 مليار دج سنة 2015). تبقى هذه المقارنات غير دقيقة لاختلاف طريقة الحساب و المتغير الذي

يتم المقارنة به، حيث سترتفع نسبة المساهمة لو تم المقارنة بالإنتاج الداخلي الخام بدلا من الإنتاج الكلي الخام. و لذلك تعتبر مساهمة الديوان الوطني للإحصائيات جد منتظرة في تحديد المؤشرات الاقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية لاسيما و أن هذا الجهاز قد أدرج في استمارة تحقيقاته المعطيات (رمز النشاط الحرفي) الخاصة بالصناعة التقليدية عند إعدادده مسح سنة 2011. عندما تكون المقارنة بين مقادير متناسبة (تحديد القيمة المضافة للقطاع) من المحتمل أن تكون حصة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ضعف ما اشرنا إليه. و عندئذ أيضا يمكن أن نمر لمقارنات أكثر دقة و عمقا كحساب نسبة مساهمة القطاع في الإنتاج الوطني خارج المحروقات أو مقارنة تطور قيمته المضافة مقارنة بقطاعات اقتصادية أخرى.

فيما يأتي تقدير مساهمة قطاع الصناعة التقليدية في الناتج المحلي الخام:

الجدول 08 : تقدير مساهمة قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر في الناتج المحلي الخام,

السنة	2005	2008	2016	توقعات 2030
قيمة PIB (مليار د.ج)	54	106	220	860

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية .

01-02- المساهمة في ترقية الشغل:

سبق و أن ذكرنا بعض الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية التي يؤديها قطاع الصناعة التقليدية. هذا القطاع الذي يقوم على أفراد مؤهلاتهم التقنية بسيطة و رأسمالمهم النقدي و العيني عند إطلاق نشاطاتهم بسيط أيضا. و هم أفراد، نساء و رجال، كهول و شباب، متعلمون و اقل تعليما، أصحاب و ذوي الاحتياجات الخاصة، منتشرون في كل المناطق النائية و المنعزلة و الحدودية بل و يتواجدون في الأماكن الغنية و الفقيرة على حد سواء... قطاع بهذه الخصائص و المميزات لا يمكن إلا أن يكون رافدا من روافد التشغيل في أي اقتصاد. يمتلك قطاع الصناعة التقليدية و الحرف مرونة عالية في التوظيف، و الحقيقة أن قوته الأساسية تكمن في قدرته الكبيرة على التشغيل، حيث يمثل ما نسبته 8.29% من الساكنة المشغلة بالجزائر نهاية سنة 2017 مقارنة بعدد السكان المشغولين الذي بلغ 11.048.000 عامل. ولا شك أن القطاع عرف قفزة نوعية في مساهمته التشغيلية منذ سنة 2005 حيث لم تكن حصته تتجاوز 2.45% آنذاك.

و تزداد شراهة الحرفيين لليد العاملة مع تجذر المقاولات الحرفية في النسيج الاقتصادي الوطني حتى بات البحث عن العمال المهرة شغلا شاغلا لمعظم الحرفيين. هذه الشراهة لم تجد من يلببها و يبقى سوق العمالة الحرفية يشكو النقص الفادح في معروض العمل. و قد برز هذا المشكل إلى مصاف الأولويات بعدما تمكنت أجهزة تشغيل الشباب من امتصاص عدد معتبر من اليد العاملة الماهرة حين حولتها إلى مقاولات مصغرة في إطار ترقية العمل الذاتي. قدم (بن حمودة و بن قطاف 2016)³⁴ عرضا عن مؤسسات الصناعة التقليدية المصغرة المنشأة حيث تتجاوز 42.301 مؤسسة مصغرة لدى جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة 1997-2015 و 10.455 مؤسسة مصغرة لدى جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الفترة 2005-2016.

في هذا السياق، يشتكي الحرفيون من نزيف حاد للعمالة الحرفية، إذ بمجرد أن يتحكم العاملون في بعض مهارات الإنتاج يأخذون هذه الخبرة المحدودة كمطية للحصول على إعانات إنشاء المؤسسات المصغرة. و من ثم يغادرون مناصب عملهم لدى الحرفيين و يصبحوا مقاولين جدد في السوق. يتعرض الكثير ممن لم يتمكن من التحكم في كل مراحل العملية الإنتاجية الحرفية إلى صعوبات جمة في السوق.

بأي حال من الأحوال، لا يعتبر إنشاء المقاولات المصغرة في الصناعة التقليدية في إطار أجهزة دعم تشغيل الشباب تطفلا على القطاع، بل على العكس من ذلك هو هدف تسعى السلطات العمومية إلى تحقيقه بكل قوة و قد تحقق من هذا المجهود نتائج مشجعة. لكن قد تتعارض أهداف السياسات الاقتصادية كما هو متعارف عليه في أدبياتها، و لعل هذا التعارض بين هدف إنشاء المقاولات و توفير اليد العاملة للمقاولات القائمة احد الأمثلة على المستوى الجزئي. و من ثم لا بد من التفكير في إجراءات تشجع على الأمرين، الحفاظ على اليد العاملة الماهرة دون تقليص الدافعية المقاولتية.

و غني عن البيان، أن هذا المستوى من النتائج في تشغيل اليد العاملة إنما قد تم في ظل تكيف الحرفيين لإنتاج مواد و خدمات تستجيب للطلب المحلي. و من ثم فان قدرة القطاع على إنشاء مناصب شغل إضافية سوف تتسع حين تنجح سياسات النهوض بالسياحة في جلب السياح الأجانب. و حينئذ سوف تبرز إلى الوجود الصناعة التقليدية الموجهة للسياح كالصناعة التقليدية التذكارية. و معها أيضا سوف يبرز نوع آخر من التشغيل و هو تشغيل بائعي التحف و التذكارات في الأماكن السياحية التي لم تكن ضمن نطاق عمل الحرفيين لحد الآن.

الجدول 09 : عدد مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر.

السنة	إلى غاية 2015	إلى غاية 2016	إلى غاية 2017
الصناعة التقليدية و الفنية	375.490	399.424	414 866
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	159.288	165.977	171 288
الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات	292.015	310.235	330 674
المجموع	826.793	875.636	916 828

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية .

01-03- بعث روح المقاولاتية:

تعتبر الصناعة التقليدية مدرسة أولى للمقولة، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معاني، تتيح للمبادرين تجريب أفكارهم المقاولتية بأقل مخاطرة ممكنة. و عادة ما يبدأ تعلم التقاول الحرفي من البيت على يد ربات البيوت، حيث تقوم الكثير من النساء في بيوتهن بأنشطة اقتصادية كالحياكة و النسيج و الطرز، أو و تحضير الحلويات التقليدية و الخبز التقليدي و مريات الفواكه، أو صناعة الاجبان... ثم تلجأ إلى بيعها تدريجيا في محيط البيت و من ثم الانتقال إلى السوق...

و كثير من الشباب و الرجال إنما احترف في مستودعات البيوت العديد من الحرف الخدمية كالتصليح الميكانيكي أو تصليح التلفازات و الراديو و تصليح الأجهزة الالكترونية المختلفة... و كثير من الأنشطة تمارس بشكل متنقل كالبناء و أشغال التحصيص و التزيين الخزبي، أو خدمات الترتيب الصحي...

الكثير يبدأ التناول في السوق الموازية، ثم عندما تزدهر الأعمال و يشعر المقاولون بأهمية التغطية الاجتماعية و بأهمية المشاركة في المناقصات الحكومية أو لتحصيل منافع بعض الامتيازات التي تقدمها الوكالات الحكومية يتحولون إلى مقاولين في الاقتصاد الرسمي.

وسبق للباحث (بن زعرور، 2014)³⁵ أن أثار الانتباه إلى أهمية التناول الحرفي بعيدا عن العوائد الاقتصادية المنظورة حين أعطاه دور الموقظ لمارد إحداث القطيعة مع أنماط الاستهلاك الغربية وإعادة الثقة في قدرة الجزائري على الإبداع وعلى إنتاج ما يحتاجه كما ونوعا و في قدرته على تحدي معوقات التقدم واستنفار طاقاته المعرفية و العملية. و في هذا إشارة واضحة إلى إمكانية الانعتاق من التقسيم الدولي القائم على توزيع أدوار الإنتاج للدول الرأسمالية، وقصر الدول النامية على الاستهلاك و على اللهث وراء المنتجات المستوردة حتى و لو فاق ثمن زجاجة عطر ثمن برميل نפט. و لعل الجوائز التي يحصلها الحرفيون الجزائريون عندما يشاركون في مسابقات خارجية دليل على مقولاتنا هذه.

كما يتيح قطاع الصناعة التقليدية طريقا آخر للتناول يرفع عن الحرفيين المقاولين عبئ التناول الفردي و ينقلهم إلى عالم مواجهة السوق جماعيا. إن إمكانية تنظيم نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف في شكل تعاونيات أو مقاولات تعد فرصة للنهوض بروح المقاول و التشغيل الذاتي للشباب من خلال تكثيف النشاطات الحرفية المحلية لتكون منبعا للدخل المنشأ للحركة التنموية و المحرك الأساسي لتطوير الطلب المحلي عبر أنظمة الإنتاج المحلية SPL التي تهدف إلى عصنة المؤسسات و تطوير منتجاتها و بناء ميزة تنافسية لتكون بذلك حاملة لإستراتيجية مبنية على اقتحام جماعي للأسواق من خلال شبكة للتضامن و التعاون بين المتعاملين، و بالتالي الاندماج الكامل للقطاع في الدائرة الاقتصادية الوطنية و الإقليمية و حتى الدولية.

01-04- تقديم مختلف الخدمات التدمجية للمشاريع الكبرى:

تعتبر نشاطات الصناعة التقليدية نواة المشروعات الكبرى عبر تقديم خدمات تدمجية لهذه المشاريع خاصة تلك المتعلقة بقطاع السكن، الأشغال العمومية، الصناعة، الفلاحة و حتى الصحة، حيث تغطي مدى بالغ التنوع و الاتساع من المجالات الاقتصادية.

و في هذا الشأن كان لقطاع الصناعة التقليدية مساهمات معتبرة في مشاريع ذات بعد وطني. و لعل أهم مشروع شارك فيه القطاع سنوات 2005-2006 و بقرار من أعلى هرم للسلطات العمومية تمكين الحرفيين من تزيين القاعة الشرفية لمطار الجزائر الدولي الذي انتهى بالاعتراف بقدرة هؤلاء الحرفيين تحت غطاء غرف الصناعة التقليدية و الحرف على إنجاز المطلوب بصفة جمالية راقية و في الآجال المطلوبة. و قد فتح هذا الإنجاز الباب للصناعة التقليدية للمساهمة في العديد من مشاريع التزيين لمنشآت استقبال عسكرية بإشراف غرفة الجزائر، و إنجاز مجموعة من الثريات التي تزيّن القاعة الشرفية بالمطار الدولي بقسنطينة، و في تزيين المتحف العمومي الوطني للفنون و التعابير الثقافية التقليدية قصر الحاج أحمد باي الاثري بإشراف غرفة قسنطينة. و لعل آخر إنجاز كبير للقطاع و ليس الأخير مساهمته في تزيين قاعات الصلاة لمسجد الجزائر الكبير.

01-05- المساهمة في ترقية النشاط السياحي: تعتبر منتجات الصناعة التقليدية سياحية بامتياز لأنها تواكب الاتجاهات الحديثة في المجال السياحي على المستوى العالمي التي ترمي إلى تطوير أنماط جديدة من المنتجات السياحية المحافظة على الصحة و البيئة في بعدها الواسع مع الأخذ بعين الاعتبار البعد التراثي و الثقافي للمناطق و هو ما يعطي للتنسيق الشديد معناه الكامل. حيث يمكن تقدير قيمة مشتريات السياح لمنتجات الصناعة التقليدية بحوالي 48 مليون دولار لسنة 2010 (يتم تقدير المبلغ على أساس أن نصف عدد السياح الأجانب المقدر عددهم بحوالي 1.2 مليون سائح يقوم بنفقة متوسطة تقدر ب 80 دولار لشراء منتجات الصناعة التقليدية).

و بصفة مفصلة، يمكن رصد العلاقة المتبادلة بين الصناعة التقليدية و السياحة وفق العناصر التالية:

- تشكل الصناعة التقليدية بمختلف منتجاتها المتنوعة منتجا سياحيا بامتياز و ذلك للحمولة الثقافية التي تحملها.
- تشكل الصناعة التقليدية عاملا محفزا للسياحة الثقافية لما تضيفه منتجاتها من معاني تاريخية مرتبطة بالهوية غائرة في أعماق التاريخ.
- بعض منتجات الصناعة التقليدية الأصيلة لاسيما الأكلات الشعبية و الأزياء التقليدية المتميزة في صلب التنشيط السياحي الذي تقدمه الفنادق أو وكالات السفر قصد إعطاء السياح تجربة سياحية فريدة.
- تشكل معارض الصناعة التقليدية وسائل للتنشيط السياحي و استقطاب الزوار الميالين لاستهلاك المنتجات التقليدية.
- بعض المهن التي تستخدمها السياحة مهن حرفية بامتياز خصوصا الطبخ التقليدي بمختلف أنواعه.
- يمكن لدور الصناعة التقليدية و مراكز الصناعة التقليدية أن تشكل نقاط تنشيط هامة في المسالك السياحية. كما يمكن لورشات الحرفيين أن تصبح مصدر جذب سياحي إذا كانت تتيح للسائحين إمكانية تجريب بعض المراحل الإنتاجية.
- تشكل الصناعة التقليدية مصدرا لتمييز الهياكل الفندقية بإعطائها طابع معماري أصيل و تجهيز داخلي للغرف و المطابخ و بهو الاستقبال بتزيين تقليدي يميزها عن الفنادق النمطية.
- تشكل السياحة منفذا بامتياز لتسويق منتجات الصناعة التقليدية لاسيما المنتجات التذكارية.
- كما يمكن للفنادق استخدام الكثير من منتجات الصناعة التقليدية لعل أكثرها بروزا الأواني الفخارية و بعض الستائر أو الأفرشة التقليدية.
- إن وجود ورشات الصناعة التقليدية ببعض المقاصد السياحية كالمدين العتيقة يعيد لها الحياة القديمة من جديد. إذ كيف يمكن تصور قسبة الجزائر مثلا دون أن تتضمن ورشات حرفيين مثلما كانت زاخرة بهم فيما يبق.

01-06- المساهمة في مداخل الخزينة العمومية:

إن وفرة منتجات الصناعة التقليدية تؤدي إلى خلق نشاط تجاري سواء ما يتعلق بالتجارة الداخلية أو الخارجية لمنتجاتها، وهذا ما يعطي دافع آخر لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة و توفير مداخل أخرى للخزينة العمومية. للإشارة، يخضع الحرفيون إلى نوعين من الأنظمة الجبائية.

النظام الأول هو الضريبة الجزافية الوحيدة التي عوضت ثلاث أنواع رئيسية من الضرائب وهي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة.

و يطبق هذا النظام على الحرفيين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار. يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة بخمسة بالمائة (5%) بالنسبة لأنشطة الصناعة التقليدية و الفنية و 12 % بالنسبة للأنشطة الأخرى. غير أن حرفيي الصناعة التقليدية و الفنية يستفيدون من الإعفاء الدائم شريطة اكتتاب دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق المرسوم تنفيذي رقم 09-428 يتضمن تحديد الأحكام الخاصة باكتتاب دفتر الشروط من طرف الحرفيين التقليديين وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا المعفيين من الضريبة الجزافية الوحيدة. غير أن هؤلاء يتقون ملزمين بدفع الحد الأدنى من الضريبة المقدر بـ 10.000 دج.

أما النظام الثاني فهو نظام الربح الحقيقي، و يطبق بالضرورة على المكلفين بالضريبة الذين يتجاوز رقم أعمالهم ثلاثين مليون دينار. و يحدد الربح الحقيقي على أساس مسك محاسبة طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها، ولأحكام المادتين 152 و 153 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة. وفيه يستفيد الحرفيون التقليديون وكذلك أولئك الممارسون لنشاط حرفي في من الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي.

كما يمكن للحرفيين و غيرهم من المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أن يختاروا نظام فرض الضريبة حسب نظام الربح الحقيقي. يتم إيداع طلب الاختيار لدى مصلحة الوعاء قبل تاريخ الفاتح فيفري من كل سنة، ويعتبر صالحا ولا رجعة فيه لسنة واحدة فقط . يتعين تحديد هذا الاختيار بشكل صريح كل سنة عندما لا يبلغ رقم الأعمال سقف 30 مليون دينار.

الجدول 10 : تقدير الإيرادات الجبائية لقطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر.

السنة	إلى غاية 2015	إلى غاية 2016	المتوقع إلى غاية 2030
قيمة الإيرادات - مليار د.ج	15	17	41

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية .

يشير الجدول إلى تقدير مبالغ الإيرادات الجبائية لقطاع الصناعة التقليدية و الحرف. تم تقدير هذه المعطيات على أساس متوسط رقم أعمال سنوي ثابت يقدر بواحد مليون دينار يقابله نسبة 5% من قيمة الضريبة الجزافية الوحيدة. و لو يتم التخلي عن التنبؤ الخطي من خلال إدخال عنصر التضخم، لاحتساب ارتفاع تكاليف المواد الأولية و الأجور و الطاقة و النقل...، يمكن لمساهمة القطاع أن تبلغ أكثر من ضعف المبلغ المشار إليه آفاق 2030.

01-07- تحقيق الاستقرار الاجتماعي : إن نشاطات الصناعة التقليدية بمفهومها الواسع توفر مجالا للاستقرار

الاجتماعي لإضفاء جو ملائم لتحقيق تنمية محلية رشيدة، بفعل مساهمته في رفع المستوى المعيشي للسكان من خلال توفير عدة احتياجات استهلاكية أساسية تتوافق و رغبات المجتمع الضرورية، فضلا عن دوره في محاربة الفقر و البطالة عبر توفير مداخيل للعائلات و الأسر في المدن و الأرياف و المناطق الصحراوية، كما يساهم في القضاء على عدة آفات اجتماعية كالإدمان و التفكك الأسري... الخ من خلال الاستثمار في الموارد البشرية و جعلها يد عاملة مؤهلة منتجة و فعالة، و الذي

يعزز لمبدأ تعايش الأجيال بفضل الاحتكاك الدائم بين مختلف الفئات العمرية للمجتمع عبر آليات التمهين و نقل المهارات التي يوفرها قطاع التكوين المهني و يحتضنها الحرفيون، و التي تأسس لأواصر الثقة و الاحترام بين أفراد المجتمع.

01-08- المساهمة في التنمية المحلية ومواجهة الفروقات الإقليمية :

ولد مفهوم التنمية المحلية عندما بدا أن تدخل الدولة لوحدها، في محاولة للتغلب على المشاكل الرئيسية للاختلالات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية في الأقاليم، لم يكن كافيا. تتيح العودة إلى النطاق المحلي أن تكون الأقاليم سيدة لقراراتها و تتحكم في تميمتها. و في هذا السياق يؤدي قطاع الصناعة التقليدية دورا ليس بالهين في تامين المقدرات المحلية خاصة ما تعلق باستغلال المواد الأولية المتوفرة كالصوف للنسيج و الطين للفخار و الخزف و الفواكه لنشاطات صناعة المربيات و التصبير و نبات الدوم و الحلفاء و سعف النخيل للسلالة. و يستغل الحرفيون العديد من المعادن كالحديد في نشاط التطريق، و يمكنهم تامين حتى الأحجار كالكريستال أو الأحجار الكريمة، و حتى بعض البقايا البحرية كالصدفيات لم تفلت عن هذه القاعدة.

و تعتبر أنظمة الإنتاج المحلي باعتبارها شكلا من أشكال العمل التعاوني الشكل المعتمد لدى قطاع الصناعة التقليدية للنهوض بالنشاطات الحرفية و بالاقتصاد المحلي. و قد انشأ القطاع لحد الآن عشرون نظاما إنتاجيا محليا في مختلف فروع نشاطات الصناعة التقليدية. و قد واجهت هذه التجربة العديد من التحديات لتغيير قناعات الحرفيين بضرورة العمل الجماعي وفق إطار منظم. لكن المهم المتحقق أن الكثير من الحرفيين المنخرطين في هذه الأنظمة أدرك يقينا أن العمل الجماعي كثير الفوائد لمواجهة الحركة السريعة للسوق، أو لإقناع السلطات العمومية بالثقة في قدرة الحرفيين على إنجاز مشاريع كبيرة عندما يتعاونون. و كل ذلك يمهد لمزيد من ثقة القطاع الخاص في الفاعلين بقطاع الحرف اليدوية.

في ظل تجسيد المقاربة التنموية من خلال منطلق التهيئة الديناميكية للأقاليم، فإن نشاطات الصناعة التقليدية تقدم نفس المستوى من التنمية للمحيطين الريفي و الحضري مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المحيط و أنماط المعيشة في إطار إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة الرامية إلى تنمية بشرية متجانسة باعتبارها عاملا للتطور الاقتصادي و الاجتماعي بناء على عمل جوارى منفتح يرتكز على الإبداع و الابتكار، يرفع من إمكانية تثبيت السكان في مناطقهم، بل و حتى المساهمة في الهجرة العكسية عبر تنظيم محيط مضاعفة أقطاب النشاطات الصغيرة.

01-09- تعزيز فرص الإدماج و التضامن : إن للقطاع دورا في إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة و المسبوقين

قضائيا، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لعمل المرأة خاصة الريفية أو الماكثة بالبيت من أجل تحقيق تفاعل اجتماعي خلاق يجعل منها فئات منتجة تبرز دورها الإنتاجي و الخدماتي في المجتمع، لإمكانية ممارسة بعض النشاطات الحرفية بالمنزل التي تمنح لهذه الفئات الحق في التامين الاجتماعي، ناهيك عن إمكانية تنظيمها في شكل تعاونيات أو الاندماج عبر آلية نظام الإنتاج المحلي SPL اللذين يعززان في مضمونهما مبدأ التكافل و التضامن الاجتماعي.

الجدول 11 : توزيع عدد النشاطات الحرفية حسب الجنس بالجزائر.

إلى غاية 2018		إلى غاية 2013		إلى غاية 2008		إلى غاية 2003		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
80266	36320	38358	22729	6259	12112	1327	7012	الصناعة التقليدية الفنية
10758	60005	8355	47206	3450	29346	2112	20674	الصناعة التقليدية لإنتاج المواد
21884	159232	16219	110414	9045	59509	5735	36068	الصناعة التقليدية للخدمات
112908	255557	62932	180349	18754	100967	9174	63754	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية .

10-01- الحفاظ على الصحة العمومية: إن الارتباط الوثيق للصحة بالتنمية المحلية، ساهم في إرساء دور آخر لأهمية القطاع في تحقيق تنمية محلية رائدة، حيث أنه يساهم في الحفاظ على صحة المجتمع من خلال توفير منتجات للتداوي كالخل الطبيعي و مختلف الزيوت النباتية و الحيوانية ... التي أثبتت نجاعتها في الطب البديل، فضلا عن الوقاية الصحية التي يحققها استعمال عدة منتجات تقليدية كالفخار، و التي أكدتها عدة دراسات علمية.

02- تقييم ملاءمة النشاطات الحرفية لتحقيق الأداء البيئي في ظل المسؤولية الاجتماعية:

سنتطرق إلى تقييم ملاءمة النشاطات الحرفية لتحقيق الأداء البيئي من خلال تصنيف قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف الخاضعة للتنظيم الذي يحكم المنشآت المصنفة لحماية البيئة باعتبار أن " رخصة استغلال المؤسسة المصنفة التي تهدف إلى تحديد تبعات النشاطات الاقتصادية على البيئة و التكفل بها، وثيقة إدارية تثبت أن المنشأة المصنفة المعنية تطابق الأحكام و الشروط المتعلقة بحماية و صحة و أمن البيئة المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما"³⁶، حيث " تخضع المنشآت المصنفة، حسب أهميتها و حسب الأخطار أو المضار التي تنجر عن استغلالها، لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة و الوزير المعني عندما تكون هذه الرخصة منصوصا عليها في التشريع المعمول به، و من الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي . و تخضع لتصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، المنشآت التي لا تتطلب إقامتها دراسة تأثير أو موجز تأثير"³⁷، و التي تنقسم إلى أربع (04) فئات:

- مؤسسة مصنفة من الفئة الأولى: تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة وزارية.
- مؤسسة مصنفة من الفئة الثانية: تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة الوالي المختص إقليميا.

- مؤسسة مصنفة من الفئة الثالثة: تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليمياً.
- مؤسسة مصنفة من الفئة الرابعة: تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لنظام التصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليمياً.

02-01- تصنيف نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف الممارسة في شكل فردي أو تعاونية حرفية:

إن نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف الممارسة في شكل فردي أو تعاونية و البالغ عددها **338** نشاط لم تصنف ضمن المنشآت المصنفة و ذلك للاعتبارات التالية³⁸:

- بساطة سيرورة الإنتاج التي يغلب عليها الطابع اليدوي.
- ضعف استهلاك المواد الأولية.
- ضعف القدرة الإنتاجية.

02-01- تصنيف نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف الممارسة في شكل مقاوله حرفية:

لقد تم تصنيف نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف الممارسة في شكل مقاولات حرفية و البالغ عددها **104** نشاط حرفي حسب فئات المنشآت المصنفة كما يلي:

- ✓ لم تصنف أي مقاوله حرفية ضمن أخطر فئة و المتمثلة في المؤسسات المصنفة من الفئة الأولى.
- ✓ صنف ما نسبته **01.92 %** من مجموع المقاولات الحرفية ضمن مؤسسات مصنفة من الفئة الثانية، و التي تتميز بمخاطرة أقل من سابقتها ، و هي نشاطات حرفية لإنتاج المواد تمثل نسبة **02.90 %** من مجموع المقاولات الحرفية لإنتاج المواد.
- ✓ صنف ما نسبته **06.73 %** من مجموع المقاولات الحرفية ضمن مؤسسات مصنفة من الفئة الثالثة كما يلي:
 - ما نسبته **07.69 %** من مجموع مقاولات الصناعة التقليدية.
 - ما نسبته **08.70 %** من مجموع المقاولات الحرفية لإنتاج المواد.
- ✓ صنف ما نسبته **51.92 %** من مجموع المقاولات الحرفية ضمن مؤسسات مصنفة من الفئة الرابعة و التي تتميز بمحدودية خطورتها ، حيث تمثل:
 - ما نسبته **07.69 %** من مجموع مقاولات الصناعة التقليدية.
 - ما نسبته **72.46 %** من مجموع المقاولات الحرفية لإنتاج المواد.
 - ما نسبته **13.64 %** من مجموع المقاولات الحرفية للخدمات.
- ✓ لم يصنف ما نسبته **39.43 %** من مجموع المقاولات الحرفية الممارسة في شكل مقاولات ضمن المنشآت المصنفة ، حيث تمثل:
 - ما نسبته **84.62 %** من مجموع مقاولات الصناعة التقليدية.
 - ما نسبته **15.94 %** من مجموع المقاولات الحرفية لإنتاج المواد.
 - ما نسبته **86.36 %** من مجموع المقاولات الحرفية للخدمات.

الجدول 12 : تصنيف المقاولات الحرفية حسب فئات المؤسسات المصنفة بالجزائر .

المقولة الحرفية للخدمات	المقولة ح. لإنتاج المواد	مقولة الصناعة التقليدية	
00	00	00	عدد المؤسسات المصنفة من الفئة الأولى
00	02	00	عدد المؤسسات المصنفة من الفئة الثانية
00	06	01	عدد المؤسسات المصنفة من الفئة الثالثة
03	50	01	عدد المؤسسات المصنفة من الفئة الرابعة
19	11	11	عدد المؤسسات غير المصنفة
22	69	13	المجموع
	104		المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد المنشور الوزاري المشترك م م 2 رقم 01-08 .

من خلال تقييمنا هذا نلاحظ أن نشاطات الصناعة التقليدية لم تصنف ضمن المنشآت المصنفة ذات الخطورة العالية، كما أن نسبتها ضعيفة حتى ضمن المنشآت الأقل و المحدودة الخطورة، حيث أن هذا التصنيف يدل على ملاءمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف لتحقيق أداء بيئي متميز بفضل المساهمة في احترام التوازنات الإيكولوجية، حيث انه يساهم في الحد من مسببات ظاهرة الاحتباس الحراري بفعل تقليص حجم انبعاث الغازات الدفيئة باعتبار النشاطات الحرفية يغلب عليها الطابع اليدوي، فضلا عن المحافظة على المحيط لعدم تأثير الحرف التقليدية خصوصا على البيئة لاستخدامها مواد أولية طبيعية في الغالب تترتب عنها نفايات عضوية لا سيما ما يتعلق بنشاطات الصناعة التقليدية و الصناعة التقليدية الفنية.

الخلاصة:

لم يتم استكشاف ظاهرة المسؤولية الاجتماعية بشكل كامل في قطاع الحرف اليدوية، و قد حاولنا في هذه الورقة النظر في بعض جوانب هذه القضية، لاسيما مبادئ وأدوات وطرق إدخال المسؤولية الاجتماعية في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف. أشارت الورقة إلى تعقد و تعدد أوجه مجموعة المشاكل المتعلقة ببحوث المسؤولية الاجتماعية، حيث تظهر الصعوبات في تحديد جوهر هذا المفهوم و تحليل هيكله متعدد المستويات بمستوى الاقتصاد الكلي - "المسؤولية الاجتماعية للدولة" ، ومستوى الاقتصاد الجزئي "المسؤولية الاجتماعية للشركات" أو "المسؤولية الاجتماعية للأعمال"، والمستوى الشخصي. كما أبرزت أن هناك نوعان من المسؤولية الاجتماعية: الداخلية التي تنطوي على الرعاية لموظفي المنظمة ، والخارجية المتعلقة بالمسؤولية تجاه المستهلكين من السلع والخدمات ، والتفاعل مع المجتمع المحلي ، وحماية البيئة ، والرعاية والأنشطة الخيرية.

يتضح مما سبق أن نشاطات الصناعة التقليدية بالجزائر ملائمة لتحقيق أداء اقتصادي و بيئي متميز عملا بمبدأ احترام المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كونها مؤسسات مصغرة، صغيرة و متوسطة تؤدي واجبات اقتصادية و التنموية و اجتماعية

معتبرة تخدم كل أصحاب المصالح ، إضافة إلى كونها نشاطات لا تتطلب في الغالب استخدام تقنيات و أساليب الحد من التلوث لاعتبارها مؤسسات صديقة للبيئة لا تشكل خطرا عليها لبساطة تلوثها و محدودية أضرارها البيئية عموما. فبذلك يعتبر قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر نموذجا مثاليا للتنمية المستدامة في ظل النموذج الاقتصادي و الاجتماعي و الأخلاقي.

نتائج الدراسة :

- تتوفر الجزائر على بيئة خصبة للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية سواء ما يتعلق بالمؤهلات أو بمدى ملاءمتها لتحقيق مختلف معادلات التنمية المستدامة خصوصا على الصعيدين الاقتصادي و البيئي.
- تعتبر نشاطات الصناعة التقليدية خيار استراتيجي للجزائر خلال هذه المرحلة المالية الحرجة التي تمر بها، حيث تضمن ديمومة نموها الاقتصادي و حماية البيئة بأقل التكاليف .

التوصيات: يوصي الباحثان بما يلي:

- خلق آليات فعالة لتشجيع النشاط الحرفي بالجزائر بما تضمن كمية و نوعية المنتجات الحرفية، و كذا الرفع من عدد النشاطات الحرفية و انتشارها على مختلف الأقاليم.
- تحسين نوعية و معيارية المنتجات الحرفية الجزائرية لكسب ميزة تنافسية عالمية من خلال استغلال فرصة التداوير الحكومية
- الاحترافية في الوقت الراهن و القاضية على وجه الخصوص بتقليص فواتير الاستيراد.
- تشجيع و دعم الاستثمار الحرفي المقاوطني، و كذا الرفع من عدد النشاطات الممارسة في شكل مقاولات حرفية خصوصا ما يتعلق بمقاولات الصناعة التقليدية و المقاولات الحرفية للخدمات.
- دمج النشاطات السوسيو- اقتصادية للصناعة التقليدية بالمناطق البيئية لاستغلالها كأقطاب سياحية.

¹ Stefan Ambec et Paul Lanoie, (2009), « Performance environnementale et économique de l'entreprise », Economie & prévision 2009/4-5 (n° 190-191), pages 71 à 94. <https://www.cairn.info/revue-economie-et-prevision-2009-4-page-71.htm>.

² Franck Aggeri et Mélodie Cartelm, (2017), “ Le changement climatique et les entreprises : enjeux, espaces d'action, régulations internationales », Dans Entreprises et histoire, Éditorial , 2017/1 (n° 86), pages 6 à 20. <https://www.cairn.info/revue-entreprises-et-histoire-2017-1-page-6.htm>.

³ Worthington, 1., & Patton, D. (2005). Strategie intent in the management of the green environment within SMEs. an analysis of the U.K. screen-printing sector. Long Range Planning, 38, 197-212.

⁴ UN General Assembly at its 19th special session (23-28 June 1997): Programme for the Further Implementation of Agenda 21. <http://archive.unu.edu/ona/PDF/Papers/Chasek,%20PAPER.pdf>.

⁵ Françoise Quairel et Michel Capron, (2013), « Le couplage « responsabilité sociale des entreprises » et développement durable: mise en perspective, enjeux et limites », Revue Française de Socio-Économie 2013/1 (n° 11), pages 125 à 144. <https://www.cairn.info/revue-fran%C3%A7aise-de-socio-economie-2013-1-page-125.htm#re3no3>.

⁶ بن زعرور شكري، (2014)، "الصناعة التقليدية الجزائرية في عصر التحولات الاقتصادية: هل من دلائل لإدارة التغيير؟"، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية، مخبر الصناعة التقليدية جامعة الجزائر 3، المجلد 3، العدد 1، سنة 2014، ص 27-42. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/22212>

⁷ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2015 الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ص 1-56. https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/tk/933/wipo_pub_933.pdf

8. Groupe One, Guide de l'entreprise responsable, Economie Ethique, Editions Labor, Bruxelles, Belgique, 2003, P15.

9. نجم عبود نجم، أخلاقيات علم الإدارة في عالم متغير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (بحوث و دراسات)، بدون رقم الطبعة، 2006. 128 - ص 127

10. فؤاد محمد حسن و ماجد مبخوت جعبل، مدى إدراك المدراء لمفهوم المسؤولية الاجتماعية و الأنشطة المترتبة عليها: دراسة تحليلية لآراء المديرين العاملين في عينة من المنظمات الصناعية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات، مركز دراسات و بحوث السوق و المستهلك، صنعاء، اليمن، أكتوبر 2008، ص 4 .

11. نعمة عباس الخفاجي و طاهر محسن الغالي، قراءات في الفكر الإداري المعاصر، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، بدون رقم الطبعة، 2008، ص 289 .

12. Brodhag, C., Peillon, S., Dubruc, N., & Breuil, F. (2011). Responsabilité sociétale et développement durable: un enjeu pour les PME. PME, innovation et gestion des actifs intellectuels.

https://www.researchgate.net/publication/281987976_Responsabilite_societale_et_developpement_durable_un_enjeu_pour_les_PME.

13. طاهر محسن منصور الغالي و صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال (الإعمال و المجتمع)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005، ص 51 .

14. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع (الاتجاهات و القضايا الراهنة)، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2004، ص 05 - 27 - 28.

¹⁵ Petkoski, D., & Twose, N. (2003). Public policy for corporate social responsibility. World Bank Institute (WBI) Series on Corporate Responsibility, 7-25. <http://web.worldbank.org/archive/website01006/WBI/IMAGES/PUBLICPO.PDF>.

¹⁶ Schwartz, M. S., & Carroll, A. B. (2008). Integrating and unifying competing and complementary frameworks: The search for a common core in the business and society field. *Business & Society*, 47(2), 148-186. <https://www.researchgate.net/publication/261827186>.

¹⁷ Carroll, A. B. (1991). The pyramid of corporate social responsibility: Toward the moral management of organizational stakeholders. *Business horizons*, 34(4), 39-48. <http://cf.linnbenton.edu/bcs/bm/gusdorm/upload/Pyramid%20of%20Social%20Responsibility.pdf>

18. طاهر محسن منصور الغالي و صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص 65 .

19. صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، ورقة بحث مقدمة في مؤتمر دولي: دور القطاع الخاص في التنمية، 23 مارس 2009، بيروت، لبنان، ص 07-08 .

20. ماجدة أبو زنت و عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36، العدد 1، جانفي 2009، ص 23.

²¹ Navarro Espigares, J. L., & González López, J. M. (2006). Corporate Social Responsibility and Economic Growth/Responsabilidad social corporativa y crecimiento económico. *Estudios de economía aplicada*, 24, 637-27. <https://econpapers.repec.org>.

²² Quairel, F. (2006, May). Contrôle de la performance globale et responsabilité sociale de l'entreprise (RSE). In *Comptabilité, controle, audit et institution (S)* (pp. CD-Rom). <https://halshs.archives-ouvertes.fr/file/index/docid/548050/filename/08-QUAIREL.pdf>.

²³ Yedder, M. B., & Farhoud, M. (2014). Le développement durable est-il bienvenu dans les organisations? Cas de l'implantation d'un système de management environnemental en Tunisie. *Développement durable et territoires. Économie, géographie, politique, droit, sociologie*.

²⁴ Boiral O. (2005) « Concilier environnement et compétitivité, ou la quête de l'efficacité ». *Revue Française de Gestion*. Vol. 31, Iss. 158, pp. 163-186. https://www.researchgate.net/profile/Olivier_Boiral/publication/258820743_Boiral_O_2005.

25. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991، ص 197-198.

²⁶ Bodet, C., & Lamarche, T. (2013). La RSE contribue-t-elle au développement durable?. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00912728/document>.

²⁷ بن زعرور شكري، (2009)، " تجربة الجزائر في تنمية الصناعة التقليدية و الحرف 1992 2009"، ورقة عمل رقم 19108، <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/19108>.

28. الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996 يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية و الحرف، الجريدة الرسمية، العدد 03، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 1996، ص 4-5-6.

²⁹ مرسوم تنفيذي رقم 97-140 مؤرخ في 23 ذي الحجة عام 1417 الموافق 30 أبريل سنة 1997، يحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف. المعدل و المتمم. لجريدة الرسمية عدد 27 مؤرخة في 04 مايو 1997، الصفحة 7. (مرسوم تنفيذي رقم 07-339 ممضي في 31 أكتوبر 2007 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 97-140 المؤرخ في 23 ذي الحجة عام 1417 الموافق 30 أبريل سنة 1997 الذي يحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف الجريدة الرسمية عدد 70 مؤرخة في 05 نوفمبر 2007، الصفحة 18).

³⁰ المرسوم التنفيذي رقم 101-97 المؤرخ في 29 مارس 1997 يحدد تنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف و عملها، الجريدة الرسمية، عدد 18، الصادرة بتاريخ 30 مارس 1997، ص 25.

³¹ المرسوم التنفيذي رقم 12-92 المؤرخ في 09 جانفي 1992 يتضمن إحداث الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، الجريدة الرسمية، العدد 04 الصادرة بتاريخ 19 جانفي 1992، ص 105.

³² المرسوم التنفيذي رقم 100-97 المؤرخ في 29 مارس 1997 يحدد تنظيم غرفة الصناعة التقليدية و الحرف و عملها، الجريدة الرسمية، عدد 18، الصادرة بتاريخ 30 مارس 1997، ص 17.

³³ ONS, (2017), « Les comptes économiques de 2001 à 2015 », série N 750, p18. <http://www.ons.dz/IMG/pdf/Cpteco01-15.pdf>.

³⁴ بن حمودة محبوب، بن قطاف محمد، (2016)، " مساهمات مؤسسات الدعم في تمويل مشاريع الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر"، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية، مجلة مخبر الصناعة التقليدية-جامعة الجزائر 3، المجلد 5، العدد 2، الصفحات 247-270. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/21770>.

³⁵ بن زعرور شكري، (2014)، " الصناعة التقليدية الجزائرية في عصر التحولات الاقتصادية: هل من دلائل لإدارة التغيير؟"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مجلة مخبر الصناعة التقليدية-جامعة الجزائر 3، المجلد 4 ، العدد 1 ، الصفحات 27-42، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/22212>.

³⁶ المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ المؤرخ في 31 ماي 2006 يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 37 ، الصادرة بتاريخ 04 جوان 2006 ، ص 10 .

³⁷ القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43 ، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2003 ، ص 12 .

³⁸ المنشور الوزاري المشترك م م 2 رقم 01-08 المؤرخ في 29 جويلية 2008 الذي يحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف الخاضعة للتنظيم الذي يحكم المنشآت المصنفة لحماية البيئة، ص 2.